

الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.comرمزي مشرفية: وضع لبنان صعب جداً
الحلّ بتطبيق سلّة متكاملة من الإصلاحات

كأنه لم يكن يكفي لبنان ازمته الاقتصادية حتى وفدت جائحة كورونا التي عطلت الاقتصادات العالمية، ودفعت الدول الى الانكفاء بعيدا من التكتلات والتجمعات الاقليمية والعالمية. كان للبنان نصيبه من هذا التحدي الذي زاد من معاناته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمالي والنقدي، الامر الذي رفع من منسوب الفقر وزاد اعداد العاطلين عن العمل

كل الدراسات والاستطلاعات التي تنشرها المؤسسات المتخصصة ومراكز الدراسات المرموقة والموثوق بها، توصل الى تقاطع حول نتيجة اساسية مفادها ان كل المؤشرات والاضواء الاقتصادية التي يعيها لبنان ومعظم دول العالم، تتحدث عن امكان ارتفاع اعداد العاطلين عن العمل في الاشهر المقبلة الى نحو مليون عاطل عن العمل اي بنسبة 65 في المئة، ما لم تحصل خطوات عملية وعاجلة من جميع المعنيين لتدارك هذه الكارثة الاجتماعية. هذا ما اكدته آخر دراسة للشركة الدولية للمعلومات، التي كانت محل متابعة من الجهات الرسمية والنقابية.

وتوترات اجتماعية قد لا تكون سلمية في بعض الاحيان والحالات، دفعت وزير الشؤون الاجتماعية والسياحة البروفسور رمزي مشرفية الى دق ناقوس الخطر. وقد عمد الى طرح الموضوع بكل ابعاده في مجلس الوزراء، عارضا وشارحا البرنامج الوطني للتكافل الاجتماعي NSSP وبرنامج الطوارئ لشبكة الامان الاجتماعي ESSNP، وبرنامج استهداف الاسر الاكثر فقرا NPTP، حيث حصل نقاش مستفيض حول كل المعطيات التي تضمنتها البرامج الثلاثة. كل هذه العناوين، اضافة الى التوجهات الحكومية والوزارية المتوقعة، حملتها "الامن العام" الى الوزير مشرفية الذي تحدث عن تحديات المرحلة وصعوباتها وسبل المعالجة والمواجهة في آن.

كل الدراسات واستطلاعات الرأي تشير بشكل واضح الى تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للمواطن اللبناني، كيف السبيل الى معالجة هذا الوضع؟

وفق دراسات البنك الدولي، فان 22 في المئة من المجتمع اللبناني يريز تحت خط الفقر المدقع. لكن بعد ازمة جائحة كورونا نعتقد ان الرقم ارتفع الى 30 في المئة. هذا الموضوع يتزامن مع معدلات بطالة هائلة وصلت الى اكثر من 55 في المئة وهي ارقام غير مسبوقه في لبنان. ان الوضع في لبنان صعب جدا، لكنه قابل للحل من خلال تطبيق سلّة متكاملة من الاصلاحات تبدأ في انشاء شبكة امان اجتماعي تمكن المواطنين من تحمل الاعباء المعيشية، عبر اعطائهم ولو كمية محدودة من الاموال تساعدهم في شراء الحاجات الغذائية الاساسية، وتساعدهم ايضا في تحمل اعباء التعليم الرسمي، وتؤمن لهم التغطية الصحية الشاملة الى حد ما. المعالجة تتم

من خلال تعزيز المشاريع التنموية التي تضع الناس على سكة الانتاجية، لان الاقتصاد اللبناني كان ريعيا على مر السنوات الماضية واثبت فشله، فيما اليوم تتداعى اركانه وتسقط، معلنة انتهاء حقبة تاريخية او حقبة اساسية من تاريخ لبنان. الحقبة الجديدة ستكون حقبة انتاجية تركز على عناصر تنموية مستدامة تمكن المواطن من تأمين حاجاته، ومن التصنيع والانتاج لان لبنان في حاجة الى ان يكون بلدا مصدرا وليس بلدا مستوردا بشكل اساسي.

تحدثت آخر دراسة نشرت عن مقارنة عدد العاطلين عن العمل في لبنان المليون لبنانيا في نهاية العام الجاري، هل من اجراءات للحد من ارتفاع نسبة البطالة؟

هل تكفي خطة وزارة الشؤون الاجتماعية لدعم الاسر الاكثر فقرا في الحد من ارتفاع نسبة البطالة؟ معالجة مسألة البطالة في لبنان تتم عبر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال مساعدات عملانية وتقنية وتسهيلات مالية تمكنها من الصمود، اضافة الى تأمين اسواق لتصرف انتاجها.

هل من خطة عمل مشتركة على صعيد الوزارات والمؤسسات المعنية، لاسيما وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والاقتصاد والتجارة والمال لمعالجة تفاقم الاعباء الاقتصادية والمعيشية والمالية على المواطن اللبناني؟

هل لديكم خطة عمل جديدة على صعيد وزارة الشؤون الاجتماعية لمواجهة الاعباء المتراكمة على اللبنانيين نتيجة الازمة الاقتصادية والمالية؟

هل هذا ينسحب على وزارة السياحة ايضا؟



وزير الشؤون الاجتماعية والسياحة البروفسور رمزي مشرفية.

هل من خطة عمل متكامل وتعاون كبير مع وزارات عدة في مختلف المجالات، ابرزها الخطة الوطنية للحماية الاجتماعية التي تعمل عليها مع اكثر من وزارة، منها وزارات العمل والمال والاقتصاد. كما نتشارك العمل في لجان عدة، منها لجنة التنمية الريفية التي لوزارة الشؤون الاجتماعية دور كبير فيها، اذ اننا نرى ان احد اهم الارقان لمحاربة الازمة الاقتصادية يكمن في دعم الارياف والمناطق التي كانت مهمشة، عبر تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المتوازنة، ودعم البنى التحتية فيها لتثبيت المواطنين في قراهم وبلداتهم بدل النزوح الى المدن التي لم تعد تحتتمل.

هل هذا ينسحب على وزارة السياحة ايضا؟

نعمل في وزارة السياحة ايضا مع وزارات عدة لوضع خطة للسياحة اللبنانية ما بعد جائحة كورونا، وخلق هوية سياحية فريدة لهذا البلد تمكننا من تسويق السياحة فيه حول العالم،

وكذلك السياحة الداخلية والسياحة الدينية والسياحة البيئية والسياحة الطبية.

ما هي توقعاتكم لموسم السياحة والاصطياف، وهل من اجراءات استباقية اتخذت لاستقبال المصطافين من الاشقاء العرب؟

لبنان عبر التاريخ دولة سياحية، لذا نتمنى ان يكون الموسم هذا العام جيدا ومثمرا، وان تتضافر الجهود لانجاحه، لاسيما ان القطاع السياحي يعتبر من القطاعات الاكثر انتاجية ويدير بعائدات كبيرة للخزينة اللبنانية، كما انه يؤمن اموالا سريعة للدولة ما نحتاجه كثيرا بعد جائحة كورونا، وما سيساعد على تفعيل العجلة الاقتصادية. في هذا المجال، لا بد من ان اشدد على اهمية الخطة التي نعمل عليها لخلق هوية سياحية للبنان، والتي تنفذ بالتعاون والتنسيق مع كل النقابات والمؤسسات السياحية.

هل من خطة لدعم المبادرات والمشاريع الانتاجية الفردية الصغيرة والمتوسطة؟

بالتأكيد، نعمل على خطة لدعم هذه المبادرات، بداية من خلال القيام بتسهيلات ضريبية، وتقديم الدعم التقني والفني، والاستعانة بالخبرات الاجنبية وخبرات الدول العريقة بهذه المجالات، مروراً بانشاء بنية تحتية ملائمة لازدهار هذه المشاريع، وصولاً الى تقديم الدعم المادي لقطاعات معينة. لكن الهم يبقى في دعم التعليم المهني والتقني الذي يساعد الطلاب في اكتساب مهنة تمكنهم من توظيفها في هذه المشاريع.

كيف تنظرون الى مستقبل الوضع في لبنان؟

وبالاسف، نمر اليوم بظروف صعبة ونحن في نفق مظلم. الا ان في النهاية هناك بصيص امل في تجاوز هذه المحنة، خصوصا اذا تضافرت جهود جميع اطراف المجتمع اللبناني، وتكاملت لتوفير الازدهار وتحقيق الاهداف. لكن هذا الامر لن ينجح الا من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاعات الانتاجية، وتحويل العقلية الاقتصادية من عقلية استهلاكية الى منتجة، وعبر انشاء خطة وطنية متكاملة للحماية الاجتماعية وبناء شبكة امان اجتماعية تمكن المواطنين من العيش بكرامة في وطنه.